**ملخص كتاب: مفهوم الدولة**

**(التمهيد والفصل السابع)**

**تأليف/ عبدالله العروي**

**تلخيص/ عبيد أسامة شعت**

**التمهيد:-**

تجربة الحرية تحمل في طياتها تجربة الدولة، لأن الدولة هي الوجه الموضوعي القائم في حين أن الحرية تطلع إلى شيء غير محقق.

فالدولة هي التي تتجمع فيها ينابيع جميع السلطات، ويعيش المرء طوال حياته دون أن يتساءل مرة واحدة عن مضمون الدولة تماشياً مع رغبة أصحاب السلطة والجميع يسأل لماذا نقف عند الضوء الأحمر في الشوارع؟ ولماذا نذهب إلى المدرسة ونحن أطفال؟ ولماذا نؤدي الضرائب ونحن رجال؟ ولماذا لا ندخن في القاعات العمومية؟ فتجد أن الجميع يردد أن هذا أمر من الدولة.

يُعرف القانون العام الدولة بأنها إحدى الظواهر الإنسانية العامة.

تواجهنا الدولة أول ما تواجهنا كأدلوجة، أي كفكرة مسبقة، كمعطي بديهي، يطلب منا أن نقبله بلا نقاش، كما نقبل خِلقنتنا وحاجتنا إلى الأكل والنوم واتكالنا على العائلة أو العشيرة. إذن نقبل وجود دولة وضرورة الإنقياد لأوامرها التي يشخصها دائماً فرد قريب منا: الشيخ، المعلم، الأب.

ولا يجدي بنا أن نتصور حالة سابقة لظهور الدولة، حتى لو وثقنا بوجود تلك الحالة فإنها لن تنفعنا في فهم الدولة القائمة.

إن من الخطأ تصور شخص لم يسمع أبداً بأي رمز من رموز الدولة لنركب من أمثاله دولة، وإن أية عملية تركيبية من هذا النوع تحمل في ذاتها خطأ مبدئياً يستحيل التغلب عليه فيما بعد، والأجدر بنا أن ننطلق من الدولة كواقع مزمن للإنسان الذي نعرفه الآن إلى أن نعرف الدولة التي يواجهها ذلك الإنسان لا غيره.

كل تفكير حول الدولة يدور على ثلاثة محاور (الهدف، التطور، الوظيفة) ويتفرع عن كل محور محاور ثانوية تطرح فيها أسئلة جزئية تقودنا إلى السؤال المحوري.

فمن يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظر ويتفلسف.

ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة اى أشكالها المتتابعة: فينطق بمنطق المؤرخين.

ومن يتساءل عن وظيفة الدولة يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي، فيتكلم كلام الاجتماعيات والانسياء.

وإذا ألحقنا بهذه المحاور القانون الذي يسجل التجربة الفردية الأولية، أمكن أن نقول بأن الدولة تُدرس حسب أربعة مناهج: القانون، الفلسفة، التاريخ، الاجتماعيات.

فلكل منهج طريقة متميزة في التعامل مع المواد المتوفرة للباحثين وقد نجد في مؤلف ما مواد قانونية وتاريخية واجتماعية وفلسفية والمهم هو كيفية إستغلال تلك المواد فالفيلسوف لا يتعامل مع معطيات التاريخ مثل العالِم الإجتماعي أو المؤرخ، والمؤرخ لا يستغل استخلاصات الفلاسفة والاجتماعيين كما يفعل غيره.

إن الباحث في هدف الدولة، رغم سرده للأحداث، لا يكتفي بالنظرة التطورية وإلا خرج عن حيز الفلسفة، لابد له أن يتجاوز أنماط الدولة المتلاحقة ليصل إلى مفهوم الدولة في حد ذاتها وليطرح على النطاق العام السؤال التالي: ما هو هدف الدولة؟ والعالم الإجتماعي لا يستطيع أن يقبل قول الفيلسوف عن وظائف الدولة لأن الفيلسوف يستخلصها من الهدف المحدد قبلياً.

ولكي يبقي عالم الإجتماع وفياً لمنهجه عليه أن ينطلق من الوظائف الموجودة بالفعل في المجتمع الذي يعيش فيه، أن يكشف عنها بتحليل الواقع لا بالإستنتاج النظري وبدون أن يقبل مسبقاً الهدف الذي تدعيه الدولة القائمة أو يقرره الفيلسوف.

أما المؤرخ فإنه لا يرتبط بهدف الفيلسوف ولا بالوظيفة التي يدعي عالم الإجتماع أنها توجد حيثما وجد مجتمع إنساني. إن المؤرخ يسجل فقط ما أثبتت الوثائق الصحيحة إنه وجد بالفعل، ويقبله حتى لو عارض تحليلات الفيلسوف وأوصافه الاجتماعي ويهتم المؤرخ فقط بأنماط الدولة التي تتابعت في الماضي بشهادة الوثائق القطعية.

لا يمكن للفيلسوف أن يكون تطورياً، ولا للعالم الاجتماعي أن يكون استنباطياً، ولا للمؤرخ أن يكون افتراضيا. فلكل سؤال منهج ولكل منهج سؤل.

**الفصل السابع: المفارَقة الحالية**

العقلانية مرتبطة بظاهرة البيروقراطية في تحليلات ماكس فيبر الذي استوحى الكثير من أفكاره من ملاحظات متفرقة جاءت في بحوث ماركس التاريخية والاقتصادية.

لذلك عندما نستعمل مفهوم العقلانية في الاجتماعيات والسياسيات، علينا أن نتذكر أن المفهوم:

1. مرتبط بنمو تأثير الطبقة التجارية في الاقتصاد والمجتمع الأوروبيين.
2. مجسد في التنظيم الاجتماعي وفي السلوك الفردي.
3. مفصول عن الأخلاقيات.

إن الفيلسوف الكلاسي، من أفلاطون إلى روسو يمزج الصحيح بالأفضل لأنه يضع هدفه الأسمى في عالم الغيب، فيعود كل سبيل يُوصل إلى الهدف صحيحاً في نظره من الوجهة العقلية المجردة وقيماً من الوجهة الأخلاقية. عندما ننتقل من الفلسفة إلى العلم الموضوعي نستغني عن الهدف الأخلاقي فتهود طريق العقل هي كل طريق موصلة إلى الهدف، أياً كان ذلك الهدف.

إن حلول العقل في الطبيعة هو من فعل الإنسان. إن النشاط البشري هو الذي يميز بين الهدف والوسيلة وينكشف حلول العقل للإنسان عندما يوظف نواميس الطبيعة لتحقيق هدف يحدده زمانياً ومكانياً.

كما ان المفهوم الأخلاقي للعقل لم يتبلور عند حكماء اليونان إلا بعد مرور عشرات القرون من التقدم الحضاري وكذلك لم يتضح المفهوم الطبيعي للعقل إلا بعد تطور طويل.

لقد حل العقل في الطبيعة جراء النشاط الإنساني فلا مانع من حلوله في المجتمع بمجرد توق الإنسان إلى تغيير التنظيمات المحيطة به، حيث كان علم الاستراتيجية أول علم وظف العقل البرهاني لأغراض إنسانية إلا أن الميدان العسكري يبدو بعيداً عن المجتمع لأن أغراضه هدامة.

وأما الميدان الثاني الذي وظف فيه العقل لأغراض اجتماعية هو ميدان التجارة ومن هنا جاء دور الطبقة التجارية ولهذا السبب تحدث المؤرخون عن ثورة تجارية في القرنين الثالث والرابع عشر في أوروبا الغربية، وإن ربط التجارية بالعقلانية سهل الإدراك: تستعمل التجارة النقد والنقد مجزأ والتجزئة هي أصل الحساب.

إن سبب تهافت علماء الاجتماع والسياسة على مفهوم العقلانية لأنه وسيلة موضوعية للحكم على مجتمع معين بالمقارنة مع المجتمع الغربي الذي استوعب القوانين العقلية البسيطة التي بني عليها علما الحساب والهندسة في التنظيمات (الجيش، الوظيف، الاقتصاد، التعليم) ثم في السلوك لأن الفرد الذي يلقن القواعد ذاتها في المدرسة وفي المعمل وفي المتجر وفي الجيش وفي الوظيف، يتعود عليها إلى حد الاجتياف فينظم حياته العائلية حسب مقتضياتها.

إن ظهور البيروقراطية في مجتمع ما له دلالة لأنه يرمز إلى تحقيق:

1. موضوعية الدولة التي تفصل عن ذات السلطان.
2. موضوعية القانون الذي يفصل عن ذات القاضي أو الولي.
3. موضوعية المسطرة القضائية التي تفصل عن ذات المتقاضي.
4. إمكانية التنبؤ بسلوك السلطان والولي والقاضي وكل من له نفوذ.

وهذه هي شروط العقلنة في إطار ظروف معينة يعرف المرء مسبقاً النتيجة.

كلما انحاز الفرد إلى ذاته وابتعد عن الكيان السياسي، نشأت طوبَى أي تخيل كيان أفضل تتوحد فيه أهداف الجماعة وأهداف الفرد، حيث كانت الخلافة طوبَى في العهدين الأموي والعباسي الأول وكانت الإمامة الشرعية طوبي في العهود التالية ولقد ورثنا شذرات من الخلافة والإمامة الشرعية وتتساكن معها اليوم في مجالنا الفكري طوبويات أهمها الماركسية استوردناها من الغرب ولكن الطوبَى المهيمنة نسبياً على الأذهان تمثل حالياً الدولة العربية الكبرى. لقد حل في ذهن ووجدان الأفراد مفهوم العروبة محل مفهوم الأمة التقليدي بالعروبة يتعلق الولاء فيها تتلخص الإرادة العامة في إطارها يُتخيل الإنسان الجديد.

بوجود الطوبَى تُنزع الشرعية عن الدول الإقليمية ويوجد ولاء لكن غير مرتبط بها ويوجد إجماع لكن ليس حولها، في هذه الحال تنفصل السلطة عن الشرع، القوة عن النفوذ الأدبي.

لا بد لتحقيق الوحدة من جهاز دولة، كل عمل وحدوي يقوي البيروقراطية الإقليمية التي تتبناه، يقوي بالضبط الجيش والإدارة والاقتصاد ووسائل الإعلام لكن من جهة أخري يفتقر الكيان الإقليمي إلى أدلوجة عضوية يبرر بها وجوده لأنه مرتبط بطوبَى تنفي الشرعية مبدئياً عن جميع الكيانات الإقليمية. مفارقة واقعية مُعاشة توصف من حين إلى حين، تقبل احياناً كقدر مقدر وترفض أحياناً أخري بالقلب واللسان، لكنها لا تعقل أسبابها ونتائجها ليتكشف عن وسائل تجاوزها ويرجع عدم الإعقال إلى غياب نظرية عامة للدولة.

إن المفكرين العرب لا يهتمون بالدولة القائمة بل لا يرون فائدة في البحث عن السؤال: ما هي الدولة؟ كما كان الفكر الكلاسي يدور حول طوبَي الخلافة فإن الفكر المعاصر يدور حول طوبويات مستحدثة: المجتمع العصري الليبيرالي، المجتمع اللاطبقي الماركسي، المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

إن الالتفات لنظرية الدولة بعد طول إهمال لن يُحل المفارقة المذكورة القائمة على واقع والتي لا يمكن أن تنفك إلا بفك الواقع ولعل أحد أسباب الإهمال السابق هو شعور لا واع أن النظرية قد تركز نهائياً الكيانات الإقليمية.

إن نظرة الفرد العربي للسلطة هي نظرة ورثها عن الماضي ولم تنجح في تركيز الكيان القائم وتحويله إلى مجتمع سياسي بالمعني الدقيق وفي نفس الوقت لم تفتح طريق لإنشاء الدولة العربية الواحدة كما أنها تُضعف الكيان دون أن تضمن بالمقابل حرية الفرد.